ادارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2

دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الاوسط

المدرس المساعد بلسم حسين رهيف

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد

المستخلص:

تستخدم المصارف اموال المودعيين في تكوين الاصول ،وبما ان العائد على الاسهم المصرفية يعتمد على حجم الاموال المتراكمه فأن لدى المصرف ميلاً نحو خلط القليل من امواله مع الكثير من اموال المودعيين للحصول على العائد ،واذا مازادت موجودات المصرف كثيراً عن راس ماله (حقوق الملكية) بأضعاف كثيرة فان خسارة ولو محدوده في الاصول تودي باموال المصرف الخاصة وتسبب في افلاسه وفي خسارة المودعيين ونتيجة ترابط النظام المالي والمصرفي فان افلاس او تعثر مصرف يكون مصدرا لعدم استقرار النظام المالي و اعاقة النمو الاقتصادي ، كل ذلك يتطلب وجود ادارة قادرة على ادارة المخاطر المصرفية ضمن منهج علمي متكامل يقوم على تصميم وتنفيذ اجراءات من شانها تقليل امكانية حدوث الخسارة او الاثر المالي المترتب عليها للحد الادنى ، لذلك فان الدراسة الحالية تسعى لمعالجة مشكلة اساسية تتعلق بالجهاز المصرفي تتمثل في ضعف المنهج العلمي المعتمد في ادارة المخاطر المصرفية مما ادى الى ظهور الازمات المصرفية وتفاقم اثارها ، وبناءا على ذلك فعلى ادارة المصرف ان تدرك اهمية ادارة المخاطر المصرفية بطريقة سليمة وفقاً لمتطلبات لجنة بازل لتساهم في تحقيق اهداف المصرف.

Abstract:

The Banks are used the money of depositors in the formation of assets, since the return on banking stocks depends on the size of the accumulated money so the bank had inclined towards mixing a little of it money with a lot of depositors money to get the yield, If the assets of the bank increased significantly from its capital (equity) many times, even if the loss is limited to the assets in the money of private banks that cause it bankruptcy and the loss of depositors as a result of the interdependence for financial and banking system, bankruptcy or stumbled of the bank has being a source of the instability of the financial system and hinder of economic growth, all this requires an administration capable of running on banking risk within an integrated scientific approach is based on the design and implementation of measures aimed at reducing the possibility of loss or the financial impact to the minimum, Therefore, the current study seeks to deal with the fundamental problem concerning the banking system represented in the weakness of the scientific method which adopted in the management of banking risks, which led to the emergence of banking crises and the worsening it effects, and so that the management of the bank should realize the importance of banking risk management in a proper way and according to the requirements of the Basel Committee to contribute in achieving the goals of the bank.

المقدمه

ان موضوع ادارة المخاطر اصبح محل اهتمام الكثير من السلطات الرقابية والنقدية وبالاخص لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي قامت بدراسة وتحليل اسباب الازمات المصرفية التي عصفت بمعظم بلدان العالم واتضح ان من اهم اسباب تلك الازمات هي:

- **عدم امكانية الموسسات المصرفية في ادارة المخاطر التي تتعرض لها.**
- **ضعف انظمة الرقابة الداخلية والخارجية للموسسات المصرفية.**

وعلى هذا الاساس فانه ينبغي على القائمين على المؤسسات المصرفية ان يضعوا نصب اعينهم الستراتيجيات الخاصة لدراسة هذه الظاهرة ووضع الاجراءات المناسبة لتحديد وقياس ومتابعة المخاطر بهدف التقليل من اثارها ت السلبية ،ويمكننا القول **ان النشاط المصرفي لايعمل على تلافي المخاطر بل اصبح لزاماً عليه ان يتعامل معها** لذلك فان المخاطر المصرفية اصبحت تمثل حجر الزاوية فيما يتعلق بممارسة العمل المصرفي ،وان التحولات التي حدثت في القطاع المصرفي العراقي ساعدت هذا القطاع على التوسع والانتشار ودخول مصارف عديدة عربية واجنبية للعمل في البيئة العراقية مما ادى الى فتح الباب الى احتمالة التاثر بالازمات الاقتصادية العالمية عند حدوثها ، لذلك يحاول البحث الحالي بيان مدى موائمة اللوائح والتعليمات الرقابية والاشرافية الصادرة من الجهات الدولية والمحلية في تطوير الصناعة المصرفية العراقية وامكانية تطبيقها في البيئة المصرفية العراقيةلاسيما مقررات لجنة بازل 2.

المبحث الاول– منهجية البحث

تمهيد

يناقش هذا المبحث منهجية البحث التي تمثل المسارالميداني والطريقة العلمية المنظمه لتحديد مشكلة البحث وسبل معالجتها بالشكل الذي يضمن اختبار فرضية البحث وتحقيق اهدافه ،وفي ضوء ذلك يتناول هذا المبحث الاتي:

اولاً: مشكلة البحث:

تواجه المصارف انواعاً خاصة من المخاطر بالنظر لطبيعة نشاطها المستند الى تعظيم العائد والقيمه المضافة للمساهمين من خلال تقديمها للخدمات المصرفية والمالية والتي تنوعت واصبحت اكثر تعقيداً في سوق يشهد منافسة شديدة في ظل التطور التكنولوجي، لذلك يحاول البحث الحالي ايجاد الحلول لما يعانية القطاع المصرفي من :

- ضعف المنهج المعتمد في ادارة المخاطر المصرفية ادى الى ظهور الازمات المصرفية وتفاقم اثارها.
- وجود مشاكل هيكلية وتنظيمية وتحديات كبيرة تواجه الصناعة المصرفية في العراق سببها عدم استقرار البيئة الاستثمارية وضبابية التشريعات والتعليمات ادى الى ضعف ارتباط المصارف العراقية بالمنظومة المصرفية العالمية ضعف مواكبة القطاع المصرفي العراقي للتطورات والتغيرات المصرفية .

ثانياً: اهمية البحث:

تاتي اهمية البحث من اهمية الدور الذي تمارسه مؤسسات الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي فاذا ما احسنت المصارف القيام بهذا الدور تكون قد ساهمت بشكل فاعل في انعاش وازدهار اقتصاد البلد ويتحقق ذلك من خلال تشجيع العمل المصرفي السليم المستند الى مراقبة ومتابعة المخاطر المترتبة على قيام المصرف بنشاطه التمويلي والاستثماري لذلك تهدف القوانين والنظم الى الحد من تحمل المخاطر المفرطه .

ثالثا: اهداف البحث:

يهدف البحث الحالي الى :

1- استعراض شامل لمفاهيم ال

2- بيان اهم المخاطر التي تواجه المصرف بصورة عامه والمصارف العراقية بصورة خاصة.

3- التعرف على اهم الستراتيجيات للتقليل من الاثار السلبية للمخاطر المصرفية.

4- بيان مدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2.

رابعاً:فرضية البحث:

في ضوء مشكلة البحث فانه يمكننا صياغة الفرضية الاتية

- ادارة المخاطر المصرفية بطريقة سليمه هي من العوامل الرئيسية في نجاح المصرف وتحقيق اهدافه
- صعوبة تطبيق متطلبات بازل 2 في البيئة المصرفية العراقية.

خامساً : حدود البحث:

الحدود المكانية للبحث - مصرفي الرشيد ومصرف الشرق الاوسط.

الحدود الزمانية للبحث- السنة المالية 2010.

سادساً: المنهج العلمي:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بتجميع البيانات والمعلومات المرتبطه بالمشكله وتحليلها والتعرف على الوسائل والضوابط اللازمه لادارة المخاطر المصرفية.

سابعا:اسلوب البحث:

اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي لدراسة الحالة موضوع البحث والاستدلال ببعض النصوص التشريعية والمؤشرات الاحصائية لدراسة الظاهرة.

الجانب النظري

المبحث الثاني / الاطار النظري عن المخاطر وادارة المخاطر المصرفية

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن ادارة المخاطر ، فكل ما قبل المصرف بقدر اكبر من المخاطر نجح في تحقيق مقدار اكبر من الارباح ،ومن هنا تاتي اهمية العمل على احتوائة واعداد الاستراتيجيات اللازمه للتعامل مع المخاطر المصرفية لتعظيم العائد على الاستثمار والذي يعد المقياس الحقيقي للنجاح .

لهذا السبب سنحاول دراسة وتحليل المخاطر المصرفية وكيفية ادارتها من خلال التعرض الى طبيعة وانواع تلك المخاطر وكيفية ادارتها بطريقة سليمه تنسجم مع اللوائح والتعليمات الرقابية والاشرافية الصادرة من الجهات الدولية والمحلية.

اولا/ الخلفية والتطور

بدات دراسة ادارة المخاطر المصرفية في اواخر النصف الثاني من القرن العشرين ،ففي عام 1959 اشارت دراسة Markowitz الى ان اختيار المحفظة ماهي الامحاولة تعظيم العائد المتوقع مقابل تخفيض المخاطر بمعنى ايجاد التوليفة المثلى من المخاطر والعائد من خلال تنويع المحفظة**(خان واحمد،2003،ص33)**.

وفي عام 1964 طور Sharpe نموذج "تقييم الاصول الراسمالية"وبين مفهوم المخاطر العامه والمخاطر المتبقية ،ووفقاً لهذا النموذج فانه يمكن تشتيت المخاطر المتبقية (الخاصة بالمصرف)عن طريق تنويع المحفظة بينما المخاطر العامه يمكن قياسها بواسطة معامل بيتا(درجة حساسية الاصول لتغيرات السوق).

اما نظرية المراجعة والتي تقدم بها Ross عام 1976 فقد ذهبت للقول بان عدد من العوامل قد توثر في العائد المتوقع للاصول بمعنى ان المخاطر الاجمالية هي حصيلة جميع المخاطر المرتبطة بكل عامل من العوامل اضافة الى المخاطر المتبقية**(نفس المصدر السابق،34)**

وفي اعقاب توالي الازمات المالية والمصرفية واعتباراً من الازمة المالية في المكسيك في نهاية عام 1994 واوائل عام 1995ومروراً بالازمات المالية في دول جنوب شرق اسيا والبرازيل وروسيا وتركيا وكانت اكثر الازمات المالية والمصرفية شدة ازمة دول جنوب شرق اسيا في النصف الثاني من عام 1997 وعام 1998 والتي اثرت تاثيراً ملحوظاً على الاقتصاد العالمي وخصوصاً على قطاعات المالية والمصرفية ، واتضح ان من اهم اسباب حدوث تلك الازمات المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية وعدم ادارتها بصورة جيده من ناحية اخرى **(محمد علي ،2005،ص بلا)**.

ثانيا/ مفهوم ادارة المخاطر المصرفية

تكتنف البيئة المصرفية مخاطر مختلفة ومتنوعة ومتجددة بسبب طبيعة النشاط المصرفي المقيد بمحددي (العائد والمخاطرة) والتي تختلف درجة استجابة كل مصرف لاحد هذين المحددين لفلسفة وسياسة المصرف، فادارة المخاطر المصرفية هي علم وفن، فهي علم لكونها تتبع التحليل العلمي للمخاطر متسندة في ذلك الى نماذج حسابية واحصائية وفي نفس الوقت فهي فن اختيار النموذج المناسب ومحاولة تعميمه بنجاح وفعالية داخل المؤسسه المصرفية مما يجعل ادارتها دائماً من الفنون القائمه على الحقيقة المكتسبة من خلال الكفاءة المهنية ومن ثراء الخبرة الطويلة في العمل ، لذلك توجب ان تكون هناك رويا وستراتيجية لدى المصرف بالمفهوم العام لكونهما مفهومان متلازمان يصعب تحقيق الفعالية في احداهما دون ان تمارس الاخرى بشكل فعال لانهما يعملا بشكل متوازي ومتكامل لتحقيق الاهداف لادارة المخاطرالمصرفية وتقليل من اثارها السلبية **(خان و احمد ،2003 ،34)** فالادارة وكما عرفها جون Jone F.me هي فن الحصول على اقصى النتائج باقل جهد ،او كما عرفها ليفنجستون Livingstone بانها الوظيفية التي عن طريقها يتم الوصول الى الهدف بافضل الطرق واقلها تكلفة وفي الوقت المناسب وذلك باستخدام الامكانيات والاساليب المتاحة **(رضوان و سمير، ،2005،ص314)**.

والمخاطر في اللغه مشتقة من خطر وجاء في لسان العرب " ارتفاع القدر والمكانة والشرف والمنزله ،يقال : رجل خطير ، اي له قدر رفيع **(الافريقي وابو الفضل ، 137 ،ص 1993)**

اما المفهوم الاقتصادي للمخاطر فهو " احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع"**(رضوان، سمير، ص2005،316).**

اما ادارة المخاطر فتعني عملية قياس وتقييم المخاطر وتطوير الستراتيجيات لادارتها .

اوهي النشاط الاداري الذي يهدف الى التحكم بالمخاطر وتخفيضها الى مستويات مقبولة وبشكل ادق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه المؤسسات وبحسب قاموس Webster

فالمخاطر تعني امكانية التعرض للخسارة **(محمد علي،2005،ص بلا).**

اما التعريف الاكثر شيوعاً للمخاطر فهو اللاتاكد او فرص الخسارة، وان الادارة الحكيمة هي التي تتعامل مع المشكلة بواسطة التخطيط والتنظيم والتنسيق والتنفيذ والمراقبة.

لذا فان ادارة المخاطر تعني عملية قياس او تقييم الخطر واعداد الستراتيجيات لادارته.**(عمارة ،2009،ص3)**

في حين تعني ادارة المخاطر المصرفية احتمالية تاثير الحوادث المتوقعة وغير المتوقعة تاثيرا عكسياً على راس مال المصرف او على عوائدة.

وقد عرفها Borgsdorf and pliszka على انها "مجموعة الانشطة الخاصة بالتخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة لموارد المنظمه من اجل تقليل الاثار المحتملة للمخاطر التي تتعرض لها تلك الموارد".

واضعاً مجموعة من الخطوات لادارة المخاطر**(محمد علي ،2005،ص بلا):**

1- تحديد الخسائر المحتملة
2- تقييم الاساليب البديلة للتعامل مع الخطر
3- تطبيق الاساليب المناسبة
4- متابعة وتقييم نتائج
5- تطوير وتعديل اداء ممارسة ادارة الخطر

في حين يرى Mc Namesd ان انشطة ادارة المخاطر اصبحت ضرورية لمساعدة المنظمات في تحقيق اهدافها وان ممارسة ادارة المخاطر بشكل فعال يتطلب تحقيق التكامل بين عناصر ثلاثة على الاقل هي :

1- دراسة وفهم انشطة المنظمه
2- ادراك النتائج التي يمكن ان تتولد عن المخاطر
3- الفهم الجيد للاطار العام لنموذج الخطر

محدداً طرق ادارة المخاطر والتعامل معها بـ

شكل رقم 1

طرق ادارة المخاطر المصرفية:
1- تجنب المخاطر
2- قبول المخاطر
3- نقل المخاطر

المصدر / من اعداد الباحثه

وتتبنى المصارف الخيار الاول والمتمثل بتجنب المخاطر في حالة لم تكن لديها الامكانيات اللازمه لتحمل تلك المخاطر ولكنها في الوقت نفسه سوف تخسر الارباح المتأتية من هذه العملية المصرفية ،وبعنى اخر ان المصر اختار ستراتجية تحوطية لكونه اختار عدم المخاطرة مقابل خسارته للعائد المتوقع من العملية المصرفية ويتجنب المصرف المخاطر إذا **لم يكن قادراً على تحملها** او **اذا كان تجنب المخاطر اقل من تكلفة ادارتها.**

اما الستراتيجية الثانية والمعاكسه للستراتيجية الاولى وهي بقبول المخاطر بهدف الحصول على العائد المتوقع اذا **ما كان العائد المتوقع اكبر من المخاطر المتوقعه او امكانية المصرف لتحمل المخاطر المتوقعهاو قدرة ادارة المصرف على ادارة المخاطر بشكل مناسب.**

الخيار الاخير او الستراتيجية الثالثة المتاحه امام المصرف فتتمثل في تحويل الخسارة الى طرف ثاني عن طريق تحمل تكلفة ذلك من خلال **شراء بوليصة تامين او الكفالات الحكومية او بالحصول على ضمانات(بدران ،2009،ص21).**

وتتعامل المصارف بصورة عامه على اسلوب **الموازنة بين المخاطر والاسعار (النحلة،2010،ص62)** ويقوم هذا الاسلوب على الربط بين اسعار الخدمات المصرفية ومخاطرها حيث ترتفع الاسعار بارتفاع المخاطر، وقد اعتمد هذا الاسلوب في العقديين الاخريين نتيجة لامرين هما:

ا- يتعلق بتزايد ثقة المصارف بامتلاكها المعرفة المصرفية الفنية اللازمه لتقويم المخاطر بكفاءة اكثر مستفيد من التطورات التكنولوجيه والعلمية .

ب- رغبة المصرف في اظهار ارباح عالية خاصة وان هذا الاسلوب يفتح ابواب واسعه امام المصرف لقبول الكثير من العمليات المصرفية التي كانت سترفضها فيما لو اختار استراتيجية القبول بالحد الادنى للمخاطر، ويتطلب ذلك:

1- حجم كبير من الموجودات ضمن محفظة المصرف.

2- موظفوا بقدرات تحليلية عالية.

3- قدرة متميزة على التبؤ بالمستقبل.

4- تنفيذ القرار

5- التقييم والمراجعه ان هذه العملية مهمه جداً لضمان نجاح عملية ادارة المخاطر.

ويوكد Stewart,T.A., ان ادارة المخاطر المصرفية لاتعني التخلص منها لان التخلص منها يعني في نفس الوقت التخلص من العائد المتوقع ولكن تعني استخدام الادوات المناسبة لتقليل الخسائر المحتملة، اذ على الادارات ان تكون قادرة على تحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة او ان تختار المستوى الملائم من العائد والمخاطر والذي يحقق تعظيم ثروة الملاك(الشمري،212،2012)

وقد عرفتها لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف (FSR) في الولايات المتحدة الامريكية بـ " العمليات التي من خلالها يتم تحديد وقياس ومراقبة والرقابة على المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية " **(ابو رحمن ،2009،ص42).**

وقد عرفها Keegan "بانها احتمالية تعرض المصرف الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها"

والعنصر المهم في ادارة المخاطر هو فهم المفاضلة بين المخاطرة والعائد ، فالعائد المتوقع يزداد مع زيادة المخاطر وطالما ان الهدف من المؤسسات المالية هو زيادة صافي العائد على اسهم المساهمين فان ادارة المخاطر المرتبطة بتعظيم العائد هي من الوظائف المهمة لهذه المؤسسة.

وتهدف ادارة المخاطر بالمصرف الى وضع وتنفيذ اجراءات واضحة وفعالة لتطبيق جميع الضوابط الرقابية والحوكمة وذلك لاجراء تقييم شامل لمدى كفاية راس المال بما يتناسب مع هيكل المخاطر لدى المصرفكما وتهدف الى زيادة العائد على راس المال والتحسين المستمر للارباح ويمكننا القول ان ادارة المخاطر المصرفية تهدف الى:

1-التحكم بالتكاليف المتوقعه

2-تحديد امكانية وجود التكاليف غير المتوقعة.

3-اعداد اجراءات لمنع التكاليف غير المتوقعة.

4-رفع تقرير بالمخاطر الى الادارة العليا ومجلس الادارة.

ومستندة الى مجموعة من الاسس هي :

1-المخاطر جزء لايتجزأ من العمل المصرفي.

2-المخاطر هي مصدر لربح متوقع او خسارة متوقعة.

3-فلسفة المخاطر التي يتبناها المصرف تكمن في فهم وادراك المخاطر لافي تجنبها.

ان اهم العوامل المؤثرة في مخاطر العمل المصرفي:

1- التغيرات التنظميه والاشرافية.

2- عدم استقرار العوامل الخارجية.

3- المنافسة

4- تزايد حجم الموجودت خارج الميزانية

5- التطورات الكنولوجية

ولابد من تحديد مستوى المخاطر بحيث لايتعرض المصرف لمخاطر كبيرة من اجل تحقيق ارباح استثنائية بل يجب ان يحافظ على مستوى اكثر تحفظاً وثباتاً من خلال الصلاحيات والمهام والحدود التي يوافق عليها مجلس الادارة .

ثالثاً: مقومات نظام ادارة المخاطر المصرفية

العناصر الاساسية لادارة المخاطر لايمكن ان تنفذ بفعالية وكفاءة الااذا تمت في اطار شامل يتكون من عدد من العناصر موضحة بشكل التالي:

شكل (2) عناصر نظام ادارة المخاطر

عناصر نظام ادارة المخاطر		
تحديد الاهداف	نظام المعلومات	قياس المخاطر

المصدر / من اعداد الباحثة

ان الهدف الاستراتيجي من ادارة المخاطر المصرفية هو السيطرة عليها من خلال تحديد الانواع التي يتعرض اليها المصرف دون غيرها او التي تعرض لها المصرف ككل او التي يتعرض لها موجود من موجودات المصرف على حدى والقدرة على التبؤ بامكانية تعرض المصرف لتلك المخاطر وبفترة كافية الانواع المختلفة للمخاطرمن خلال التقارير الدورية للمخاطر الاساسية او المصادر الخارجية لتقييم الجدارة المالية مثل معيار كفاية راس المال وجودة الاصول وكفاءة الادارة وحجم العائد **(نفس المصدر السابق،ص4)** بهدف تقدم معلومات كافية عن البدائل المتاحة ليتم العمل فيها بهدف مساعدتها باتخاذ القرارات سليمه .

اما العنصر الثالث فهو قياس المخاطر والذي ينظر اليه من منظارين هما حجمه واحتمالية حدوثه والشكل التالي يوضح مقياس المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

جدول (1) مقياس المخاطر المصرفية

النسبة	مؤشرات العام الحالي	مؤشرات العام السابق	مؤشرات معيارية	المصارف الاخرى
اولا: مخاطر الائتمان				
- اجمالي القروض/ اجمالي القروض	-	-	-	-
- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ قروض استحقت ولم تسدد	-	-	-	-
- مخصص الديون المشكوك بتحصيلها /اجمالي القروض غير المنتظمه	-	-	-	-
ثانياً: مخاطر السيوله				
- اجمالي حقوق الملكية/اجمال الموجودات	-	-	-	-
- اجمالي الودائع/اجمالي الموجودات	-	-	-	-
- الاستثمارات المالية/اجمالي الموجودات	-	-	-	-
-الصافي القروض/اجمالي الموجودات	-	-	-	-
ثالثا:مخاطر سعر الفائدة				
- الموجودات الحساسة تجاة الفائدة /اجمالي الموجودات.	-	-	-	-
- المطلوبات الحساسة اتجاه الفائدة/اجمالي الموجودات	-	-	-	-
- الموجودات الحساسه - المطلوبات الحساسه	-	-	-	-
رابعا: مخاطر التشغيل				
- اجمالي الموجودات/عدد العمال	-	-	-	-
- مصروفات العمالة /عدد العمال	-	-	-	-
خامساً :مخاطر سعر الصرف				
- المركز المفتوح بكل عمله/القاعده الراسمالية	-	-	-	-
- اجمالي المراكز المفتوحه/ القاعجة الراسمالية	-	-	-	-
سادساً : مخاطر راس المال				
-اجمالي حقوق المساهمين/ اجمالي الموجودات	-	-	-	-
- توزيعات الارباح النقديه/صافي الدخل	-	-	-	-
- معدل النمو في الشريحه الاولى لراس المال	-	-	-	-
- القاعدة الراسمالية / الموجودات الخطرة	-	-	-	-
- الشريحة الاولى لراس المال / الموجودات الخطره	-	-	-	-

المصدر: الخطيب ، سمير ، قياس وادارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف،الاسكندرية ،2005،ص56.

رابعاً: خطوات ادارة المخاطر

تتضمن عملية ادارة المخاطر المصرفية جملة من المراحل والخطوات تتمثل بـ:

1/ تهيئة بيئة مناسبة وسياسات واجراءات سليمه لادارة المخاطر:يعتبر مجلس ادارة اي مصرف هو الجهة المسؤوله عن وضع الاهداف الكلية والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بادارة المخاطر، والتي تضم عملية ادارة ومراجعة ادارة المخاطر والحدود المناسبة للدخول فيها ويجب تعميم ونشر الاهداف العامه لادارة المخاطر الى كل وحدات المصرف يجب على الادارة العليا التأكد من ان الادارة التنفيذيه قد اتخذت الاجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها ، فعلى ادارة المصرف ان تضع السياسات ووالاجراءات التي تستخدم في ادارة المخاطروالتي تضم عملية مراجعة ادارة المخاطر والحدود المناسبة للدخول فيها والنظم الكافية لقياسها والالية الشامله لتسجيلها و يجب توفر القوانين والمعايير الواضحه الخاصة بالمشاركه في المخاطر وذلك بالاخذ الاعتبار حدود المخاطر ودرجة التعرض لها ، فضلا عن وجود بيئة اقتصادية سليمه تحكمها انظمه وتشريعات قانونية وتطبق قواعد محاسبية معترف بها دولياً .

2/ الرقابة الداخلية:يشمل نظام الرقابة الداخلية الكفوء عملية تحديد وتقييم المخاطر فضلا عن وجود اجراءات المراجعة الداخلية لكافة مراحل النشاط المصرفي واصدار تقارير دورية ومنتظمه .

3 / توفر المعلومات بشكل دائم ومنظم للادارة: يجب ان يتوفر نظام معلومات ونظام ارشفة متطوره تتضمن معلومات تتعلق بنشاط المصرف والعاملين فية فضلاً على البيئة الخارجية الموثرة بعمل المصرف، مع توفر سجلات محاسبية ومستندية تتميز بالدقه، كما وان التقارير الدورية وغير الدورية عنصر هام يساعد في ادارة المخاطر بصورة سليمه.

وقد اقترح معهد ادارة المخاطر في المملكه المتحده (IRM) في كتاب قياسات ادارة المخاطر عام 2002نموذجاً لادارة المخاطر المصرفية يبدا **بتحليل الخطر** (متضمناً تعريفاً ووصفاً له)ومن ثم مرحلة **تقييم الخطر**، ويختتمها بمرحلة **تقديم تقرير بالمخاطر كفرص وتهديدات** لاتخاذ القرار، وهنالك من يرى **ان ادارة المخاطر المصرفية تتمثل بالخطوات التالية(فرج ، 2013،ص89،88،87)** .

1- تحديد الاهداف المرجوه من ادارة المخاطر المصرفية.

2- دراسة المخاطر التي تواجه المصرف اكثر من غيرها عن طريق السجلات والمستندات المصرفية.

3- تقييم المخاطرو يتضمن ذلك قياس حجم الخسارة المحتملة واحتمال حدوثها وتصنيف المخاطر الى:

ا- مخاطر حرجه والتي ينتج عنها افلاس المصرف .

ب- مخاطر غير الحرجه والتي لاينتج عنها افلاس المصرف ولكن ينتج عنها وجوب اقتراض المصرف لتغطية الخسارة الناتجه عنه.

ج- المخاطر الاقل اهميه يمكن تعويض الخسارة الناتجة عنها من موجودات المصرف.

4- دراسة البدائل المتاحة واختيار اسلوب التعامل مع الخطر

والشكل ادناه يوضح خطوات ادارة المخاطر .

شكل رقم (3) خطوات ادارة المخاطر

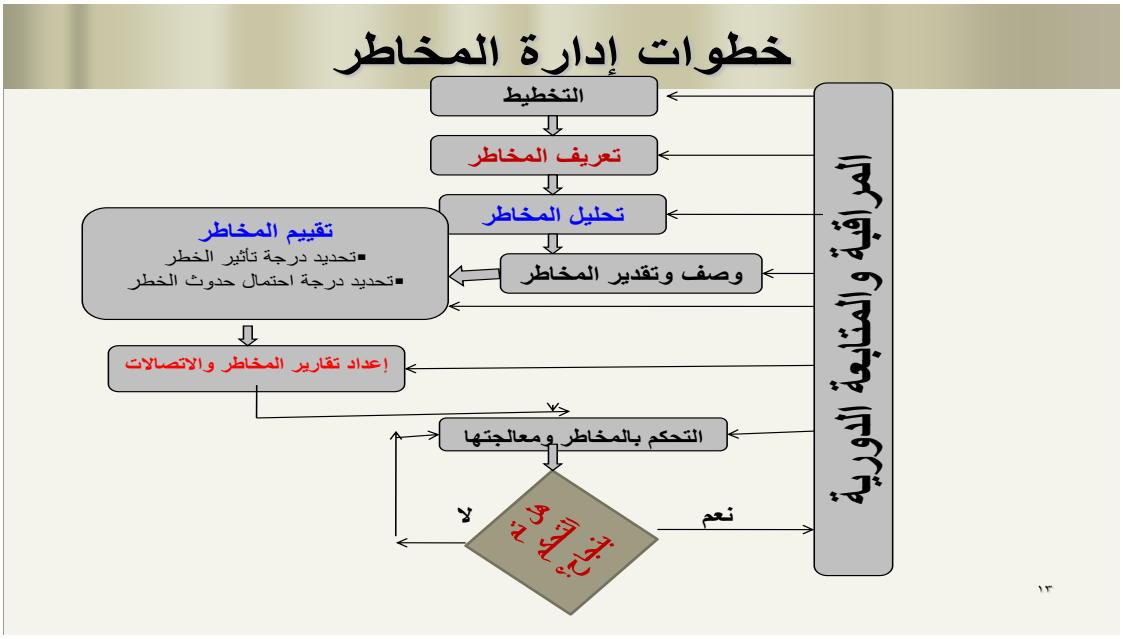

المصدر : من اعداد الباحثة

من مما سبق ومن الشكل اعلاه يمكن القول ان ادارة المخاطر هي منهج علمي للتعامل مع المشكلات التي يمكن ان تواجه المصرف فهي تتكون من سلسلة من الخطوات المنطقية تبدا من معرفة وتحديد الخطر ثم قياس الخطر ودراسة تكلفته والتقنيات المستخدمه لمواجهته واختيار البديل الامثل وبعد ذلك الانتقال الى تقييم الاداء ثم العوده واختيار استرايجية اخرى في حال وجود نحراف او الابقاء على الاستراتجية المتبعه في حال نجاحها ، ولكن الواقع العملي يشير الى انه في اغلب الاحيان تندمج الخطوات مع بعضها البعض.

المبحث الثالث انواع المخاطر المصرفية

يمكن تقسيم اجمالي المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي نتيجة قيامه بالاعمال المصرفية وبحسب تصنييف Yen yee chongالى :

مخطط (1) انواع المخاطر المصرفية

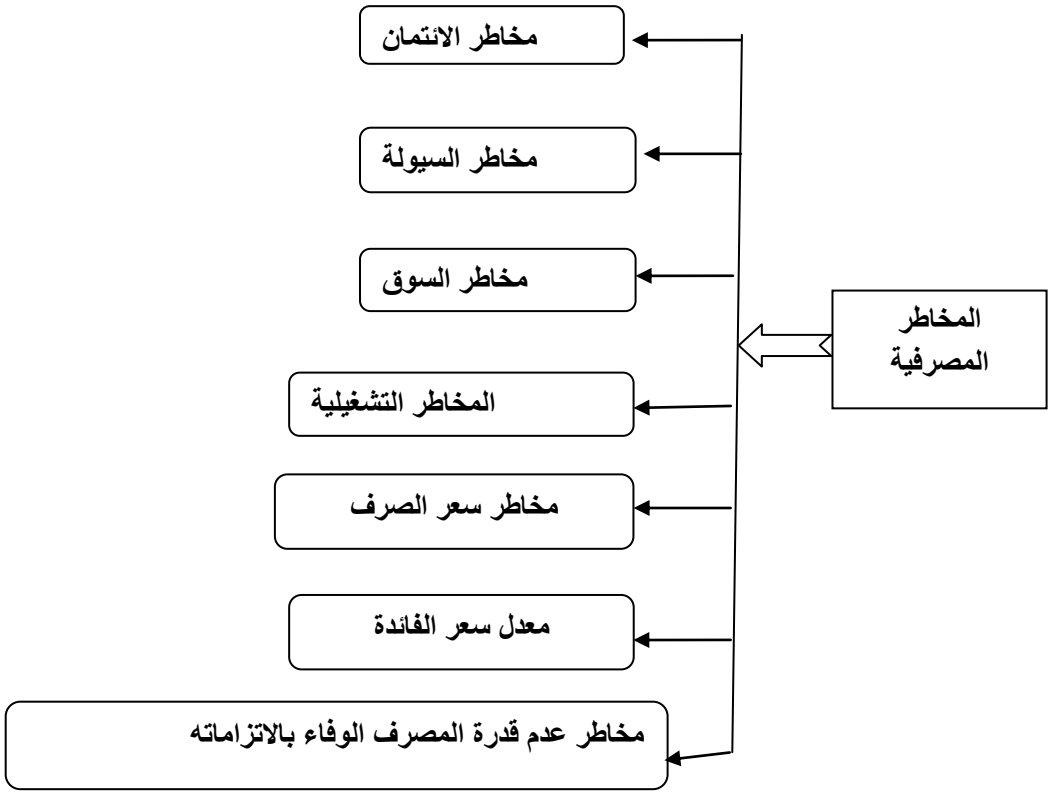

-Yen Yee ,Chong, Investment Risk Management ,England; JohnWiley and sons ,Ltd 2004,p46.

اما التصنيف الكلاسيكي للمخاطر المصرفية فيقتصر على اربعة انواع رئيسية وهي **(بدران،2009،ص10)**.

1- المخاطر المالية
2- مخاطر التشغيل
3- مخاطر الاعمال
4- مخاطر الاحداث

وهناك ادبيات تصنيف المخاطر المصرفية الى نوعين هما:

1- المخاطر المنتظمة : تعرف بانها المخاطر المتعلقة بالنظام ذاته ،وتحدث تلك المخاطر عادة عند وقوع احداث كبيرة تتاثر معها الاسواق باكملها كحدوث حروب او بعض الاحداث الداخلية المفاجئة او تغيير النظام السياسي ولاتوجد سياسة لحماية المصرف من المخاطر الناجمه عن تلك الاحداث ،ومن اهم خصائص المخاطر النظامية مايلي:

ا- تنتج عن عوامل توثر في السوق بشكل عام وليس بشكل خاص.
ب- لايقتصر تاثيرها على قطاع معين.
ج- لايمكن تجنبها بتنويع.

2- المخاطر غير النظامية :وهي المخاطر التي تنشا عن طبيعة ونوع الاستثمار وليس من طبيعة النظام المالي العام مما يجعلها خاصة بالمشروع، وهي تأتي نتيجة بعض التعاملات الاستثمارية فتؤثر على مستثمر معين أو مشروع محدد دون غيره، ولذلك يمكن تجنب هذه المخاطر وتفاديها من خلال التنوع الاستثماري، فالمخاطر غير النظامية هي مخاطر خاصة، ومن هنا يجب تنويع الاستثمارات وإدارتها بكفاءة عالية(شاهين،6،2005).

في حين تضيف دراسات اخرى مجموعه اخرى من المخاطر كالمخاطر الاخلاقية او المخاطر القانونية والمخاطر التكنولوجيا وغيرها نوضحها بـ:

1/ المخاطر الائتمانية :تعتبر هذه المخاطر من اكثر انواع المخاطر التي تتعرض المصارف لها وتؤثر في نوعية موجوداته خاصة وان المصارف بحكم مديونيتها العالية لاتستطيع ان تتحمل مخاطر تتجاوز2-3%من قيمة اصولها ويتعرض المصرف لهذا النوع من المخاطر اما بسبب تغير الظروف الاقتصادية اوتغير التشريعات المنظمه لمنح الائتمان او لقلة خبرة العملين بالمصرف وينتج عنها عدم القدرة على سداد القروض (ودائع الجمهور) في تاريخ استحقاقها اما لعجز سببه التعثر والافلاس او بسبب مماطله متعمده ومقصوده من قبل المقترض وفي هذه الحالة يلجاء المصرف الى التصرف بالضمان باعتبارة ملاذا امناً .

ويمكننا تعريف مخاطر الائتمان بانها " **الخسارة الناتجة عن عدم قيام المقترض بالوفاء بالالتزماته في الموعد المحدد بين الطرفين**"(محمد علي،2005،بلا).

لذلك فان السياسة الائتمانية السليمة والدقيقة وخبرة ادارة المصرف هي التي تقتضي ان تكون القروض الممنوحة للزبائن قابلة للتحصيل ،ويمكن معالجة المخاطر الائتمانية جزئياً من خلال تنويع المحفظة الاستثمارية ولكم لايمكن التخلص منها بالكامل ، لذلك يتم **ادارتها من خلال خطوات يتوجب على المصرف اتباعه (شاهين،2005،ص9):**

أ - تطبيق وتنفيذ اجراءات البنك المركزي العراقي الخاصة بادارة المخاطر المصرفية.
ب- التاكد من ان عملية الاقراض تتم بشكل موضوعي و معززة بالوثائق والمستمسكات المطلوبه.
ت- وجود سياسات مكتوبة وتحوطية بشكل موضوعي مستند الى مبادى سليمه.
ث- وجود معايير تحدد الضمانات من حيث القيمة والنوع.
ج- وجود نظام معلومات سليم يستند الى اساليب تكنولوجية حديثة .

مع الاخذ بنظر الاعتبار ان لجنة بازل قد طالبت المصارف بضرورة الاحتفاظ بمعدل كفاية لايقل عن 8%وتم تحديده بالعراق بـ12%وذلك لتغطية الخساءر عدم السداد(الشمري،213،2012).

2/مخاطر السيولة: تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في التزاماته او على تمويل الزيادة في موجوداته ، وعندما تكون سيولة المصرف غير كافية سيلجاء لزيادتها اما بالاقتراض وزيادة التزاماته او

بتحمل تكلفة تحويل موجوداته الى نقد مما يؤثر على ربحية المصرف،و تعرف مخاطر السيولة "**بأنها تعرض المصرف لخسارة محتملة تنشأ من عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته او تمويل الزيادة في موجوداته عند استحقاقها**".

وبالنسبة للمصارف تعد ادارة السيولة على مستوى عالي من الاهمية حيث ان الفشل في المحافظة على السيولة يعني فشل المصرف كمؤسسه مالية ،ولادارة هذا النوع من المخاطر يتوجب على المصرف اتباع مجموعه من الخطوات اهمها(**نفس المصدر السابق،ص11**):

ا- تطبيق نظم معلومات ادارية يعكس تطورات اوضاع السيوله.

ب- المحافظة على مستوى كافي من الموجودات السائلة .

ج- وجود قاعدة تمويل متنوعه من حيث مصادر الاموال واجال استحقاقها

3/ المخاطر التشغيل:تعتبر مخاطر التشغيل من الموضوعات الحديثة نسبياً ، حيث ان معظم المؤلفات التي غطت المخاطر المصرفية لم تشر الى مخاطر التشغيل ولكن في السنوات الاخيرة نالت اهتماماً متزايداً من قبل المصارف والمختصيين لما تسببه من خسائر مباشرة وغير مباشرة على المصارف ،فاذا كانت المخاطر الائتمانية السبب المباشر في افلاس المصارف فأن الفشل الائتماني في معظم الاحيان ينتج تراكم الاخطاء والمتمثلة في قصور الرقابة الداخلية وضعف سيطرة مجلس الادارة اوخسائر مالية ناتجة عن الخطأ او الغش او عدم تنفيذ القرارات في الوقت غير المناسب او انجاز العمل المصرفي بطريقة غير سليمه مثل تجاوز موظفي الائتمان السلطات الائتمانية المخوله لهم، اوقد تنتج مخاطر التشغيل بسبب الخطأ في نظم تكنولوجيا المعلومات و المخاطر التشغيليه ما هي إلا خطر حدوث خسارة ناتجة عن عمليات داخلية فاشلة أو غير ملائمة أو عن الأفراد أو النظم المستخدمة أو من جراء وقوع أحداث خارجية وأفضل تعريف هو الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية والذي عرفها على أنها"**مخاطرتحمل خسائر تنتج عن فشل العمليات الداخلية، والعنصرالبشري، والأنظمة والأحداث الخارجية**"(شحاذة،135,2005) ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية.

ولا يختلف تعريف الاتفاقية للمخاطر التشغيليه عن تعريف معهد التمويل الدولي لها إذ عرفها بأنها "خطر الخسارة الناتجة من الإخفاق أو الفشل في الإجراءات الداخلية والأفراد والأنظمة أو حتى الأحداث الخارجية التي لم تغطى مسبقاً بموجب احتياطات رأسمالية أخرى مثل مخاطر الفائدة ولا يعتبر الإحتفاظ برأسمال لمواجهة الخسائر الناشئة عن المخاطر التشغيلية خياراً في إطار بازل بل هو جزء جوهري فيه،وتنتج مخاطر التشغيل عن(الشمري،75،2013):

ا- تطور وتعقد الخدمات المالية.

ب- زيادة الاعتماد على التكنولوجيا.

ج- توسع المصارف في ممارسة انشطتها على المستوى العالمي بعد ان كانت مقتصرة على المستوى المحلي.

وتتم ادارة مخاطر التشغيل من خلال اتباع مجموعه من السياسات والاجراءات هي:

أ- تفهم وادارة خسائر التشغيل

ب- المحافظة على سمعة المصرف وثقة الزبائن.

ت- نشر الوعي بين الموظفين حول طبيعة المخاطر التشغيلية التي ممكن ان تعرض لها العاملون والعمل بصورة جماعية من اجل تجنبها وتقليل اضرارها .

ث-اتخاذ اجراءات فاعلة بما يخص الرقابة الدخلية ومراجعة الحسابات.

ح- وضع خطط وبرامج لمواجهة الحالات الطارئة.

ويمكننا القول ان ادارة مخاطر التشغيل بصورة جيده هي عبارة عن عملية وقائية استباقية الهدف منها تلافي الخطر او تقليل الخسائر الناجمه عنه.

اما اهم أنواع المخاطر التشغيلية حسب ورقة الممارسات السليمة والمعدة من قبل لجنة بازل عام2003،هي كالاتي:

1- **العمليات الداخلية** :هي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي والإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات، ومثال ذلك :الأخطاء في إدخال البيانات ، الخسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء.

2- **العنصر البشري** :الخسائر التي يتسبب بها الموظفين (بقصد أو بدون قصد) كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات التحايل على القانون واللوائح التنظيمية من قبل الموظفين وكذلك الخسائر ومن الأمثلة عليها :(كالإختلاس المالي، والتعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع البنك، التجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة، إساءة إستخدام بيانات العملاء السرية، التواطؤ في السرقة، السطو المسلح، الابتزاز،الرشاوى، والتهرب الضريبي المتعمد وعمليات التدا ول دون تخويل والمعالجات الخاطئة، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين.

الأنظمة الآلية والإتصالات

الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية ومن الامثله عليها تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة، وأي عطل أو خلل في الأنظمة، وتشمل ، الأعطال في أنظمة الاتصالات، أخطاء البرمجة، فيروسات الحاسب.

الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية

الخسائر الناشئة عن الاحتيال الخارجي وأي أضرار تصيب الموجودات، وخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل وتشمل**الإحتيال الخارجي** كالسرقة والسطو المسلح، **تزييف العملات والتزوير**، سرقة البيانات، الإحتيال عبر بطاقات الائتمان، الإحتيال عبر شبكات الكمبيوتروالإبتزاز (**والكوارث الطبيعية**)الهزات الأرضية، والحرائق، والفيضانات.

حددت لجنة بازل عدد من المبادئ للممارسات الحسنة لمخاطر التشغيل،والتالي استعراض موجز لهذه المبادئ(شحادة،141,2005):

١ –إن مجلس الإدارة وكذلك الإدارة العليا هم المسئولون عن إقرار ووضع ومراجعة الإطار الخاص بإدارة خطر التشغيل وكذلك وضع استراتيجية خطر التشغيل.

٢ –إن الإدارة هي المسؤولة عن تطبيق استراتيجية خطر التشغيل باتساق على كامل المنشأة وكذلك تطوير السياسات والعمليات والإجراءات لجميع المنتجات والنشاطات والعمليات.

٣ –إن تدفق الاتصالات والمعلومات والتمريرات للتقارير إلى أعلى الهرم الوظيفي.

٤ –يجب تحديد مخاطر التشغيل في كافة النشاطات الحالية والعمليات والنظم والمنتجات الجديدة.

٥ –يجب وضع العمليات الضرورية لتقييم خطرالتشغيل.

٦ –يجب تصنيف النظم لمراقبة تعرضات أخطارالتشغيل والأحداث التي تنتج عن خسائر لكل خط عمل.

٧ –يجب وضع السياسات والعمليات والإجراءات لضبط وتقليل أخطار التشغيل موضع التنفيذ جنبا إلى جنب مع تحليل التكلفة والمنافع لبدائل تقليل الخطر واستراتيجيات الرقابة.

٨ –على المشرفين أن يطالبوا من البنوك أن تحتفظ بنظم فعالة في موضع التنفيذ وقياس ومراقبة وضبط أخطار لتشغيل.

٩ –يجب على المشرفين أن يقوموا بكل مباشر أو غير مباشر وبانتظام بتقييم مستقل لهذه المبادئ والتأكد أن هناك آلية رفع التقارير هي موضع التنفيذ.

١٠ – يجب أن يكون هناك إفصاح عام حتى تسمح للمشاركين في تقييم تعرض المنشاة لخطر التشغيل وتقييم نوعية إدارة خطر التشغيل .

4– مخاطر اسعار الفائدة:تعرف مخاطر اسعار الفائدة بانها مخاطر تراجع الايرادات نتيجة لتحركات اسعار الفائدة ،تشير مخاطر سعر الفائدة الى تعرض المركز المالي للمصرف للتحركات العكسية في اسعار الفائدة وتؤثر على عوائد المصرف وعلى القيمة الاقتصادية لاصوله والتزاماته ،وبالرغم من ان هذه المخاطر تشكل جزءاً عادياً من العمل المصرفي الاان الافراط فيها من شأنه ان يهدد عوائد المصرف وقاعدته الراسمالية**(منال،2009،ص6)** لذلك فان ادارة تلك المخاطر تحتل اهمية متنامية في الاسواق المالية المعقدة وكذلك البلدان التي حررت اسعار الفائدة في اسواقها،ومن الجدير بالذكر ان الاثار السلبية لهذا المخاطر ستؤترعلى كل من ارباح المصرف وكذلك القيمة الاقتصادية لموجوداته والتزاماته **(شاهين،2005،ص6)** .

5– مخاطر اسعار الصرف: وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات او التغييرات العكسية المحتملة في اسعار صرف العملات ،فإذا كان المصرف يحتفظ بموجودات من عملة معينة اكبر من المطلوبات من نفس العملة فان الخطر يكمن في انخفاض سعر الصرف واذا كان العكس اي ان المصرف يحتفظ بمطلوبات من عمله معينة اكبر من الموجودات فان الخطر يكمن في ارتفاع اسعار الصرف لهذه العمله، وللحمايه من اثار التقلبات المحتملة في اسعار الصرف على المصرف اتباع احدى الوسائل التالية**(نفس المصدر السابق ،ص7):**

1- الموازنة بين الموجودات والمطلوبات المحتفظ بها.

2- اجراء عقود تغطية في حالة اختلاف المبالغ والاجال.

6- مخاطرالسوق: وهي المخاطر العامه وتسمى في بعض الدراسات بالمخاطر النظامية كونها تسري على اعمال الاستثمار في السوق وتتعلق بالنشاط الاقتصادي وبالنظام المالي العام وتوثر على كافة المستثمرين دون استثناء وان التنوع الاستثماري حيال هذه المخاطر ليس حالاً جذرياً وانما يخفف من حدتها حيث لايمكن التخلص منها او لايمكن تجنبها بالكامل مهما زادت درجة تنويع الاستثمارات وتتضمن مخاطر السوق مخاطر تتعلق باسعار السلع ومخاطر تتعلق باسعار الفائدة ومخاطر اسعار الاوراق المالية ومخاطر التضخم والكساد وهي المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات في السندات الحكومية والاستثمارات الادخارية وهي وان كانت تسترد قيمتها الاصلية ولكن قيمتها الشرائية ستنخفض مقاسة بفس الوحدات من النقود **(يوسف 2008، ص6)**، اما النوع الاخير من المخاطر والذي يصنف ضمن مخاطر السوق فهوالمخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في بلد المقترض وتزداد هذه المخاطر اذا كان الالتزام المالي للمقترض فير محرر بالعملة المحلية حيث من الممكن الاتتوفر العملة المحلية الملتزم بها المقترض بصرف النظر عن اوضاعه المالية الخاصة **(الزدجالي،118،2003)** ،ويهدف تقييم هذه المخاطر الى تحديد قدرة المؤسسات المالية ومدى ملاءمتها لجذ الاستثمار الاجنبي وفرصة الاقتراض من الخارج .

7- مخاطرعدم قدرة المصرف الوفاء بالالتزاماته : وهي المخاطر التي يتعرض اليها المصرف نتيجة عدم تغطية الخسارة التي يتعرض لها من راس ماله بمعنى عجز المصرف عن السداد والوفا بالتزاماته ، ان هذا النوع من المخاطر هو جوهر المخاطر المصرفية لان هذه النوع من المخاطر في معظم الاحيان هو نتيجة عدم ادارة المصرف لانواع المخاطر الاخرى بطريقة صحيحة، لذلك فان القضية الاساسية امتصلة بكفاية راس المال هي تحديد اي مستى من راس المال يجب ربطه بالمخاطر الكلية من اجل تجنب هذا النوع من المخاطر،ولذلكفان مبدأ كفاية راس المال يتبع ويؤسس التوجهات الرئيسية لادارة المخاطر التي يمكن تلخيصها بالاتي**(حماد، 2008،ص29-30)**:

1- كل المخاطر يمكنان ينتج عنها خسارة.

2- الحماية النهائية من هذه الخسارة تتمثل في راس المال.

3- يجب ان يكون لراس المال القدرة على استيعاب الخسارة المحتملة.

ويتطلب تنفيذ هذه المبادئ التالي:

1- ان يتم اجراء قياس كمي لكل المخاطر من حيث الخسارة المحتملة.

2- ان يتم اشتقاق مقياس للخسائر المحتملة والمتولدة عن المخاطر المحتملة.

نلاحظ مما سبق ان البيئة المصرفية تكتنفها تحديات ومخاطر متنوعه ومتجدده وقد حددت الادبيات العلمية التي وردت باتفاقية بازل1و2 انواع اساسية وجوهرية من المخاطر المصرفية التي ينبغي تحليلها وقياسها وهي(الشمري،88،2013):

1-المخاطر الائتمانية

2-مخاطر السيوله.
3-راس المال.
4-المخاطر التشغيلية.
5- المخاطر السوقية.

وقد اولى البنك المركزي العرافي اهمية كبيرة للمخاطر الائتمانية لكون وظيفة الائتمان هي من اهم الوظائف التي تمارسها المصارف العراقية وذلك لقلة الوظائف المصرفية الاخرى وبالاخص وظيفة الاستثمار لمحدودية سوق الاوراق المالية من حيث العمق والاتساع في الادوات الاستثمارية ولذلك فالمخاطر الائتمانية هي اكثر المخاطر التي تواجهها البيئة المصرفية العراقية(الشمري،288،2013).

المبحث الرابع / التعريف باللجنة بازل* للرقابة المصرفية.

منذ سبعينات القرن الماضي وجد محافظو البنوك المركزية ان المنافسة بين المصارف الكبرى لبلدانهم لم تكن دائما عادلة بالنظر الى اختلاف مستوى القيود التي تفرض على هذه المصارف فبعض البلدان تضع قيودا مشدده على العمل المصرفي في حين تاخذ اخرى بنظام اكثر تساهلاً، لذلك وجدوا من الافضل تحقيق قدر توحيد القيود المفروضه على العمل المصرفي لتحقيح المنافسة السليمة بين المصارف تاسيست لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت مسمى لجنة الانظمه المصرفية والممارسات الرقابية بمبادرة من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر الكبرى نهاية عام 1974 اصبح اعضاء اللجنة 123 عضوا متمثلا بكل من(بلجيكا كندا،فرنسا،المانيا،ايطاليا،اليابان،هولندا،سويسرا،السويد،بريطانيا،اسبانسا،لوكسمبورغالولاليات المتحدة الامريكية) وتحت اشراف بنك التسويات الدولية وقد اقتصر اعضاءها على محافظي البنوك المركزيه لتلك الدول،وتعتبر لجنة بازل لجنة استشارية فنية لاتستند الى اية اتفاقية او معاهدة دولية فهي تنظيم غير رسمي قائم على تفاهم وتنسيق في المواقف بين محافظي البنوك الدول الصناعية وقد استطاعت هذه اللجنة ان تساهم بقدر كبير في اعطاء اطار دولي للرقابة المصرفية وايجاد فكر مشترك بين البنوك المركزيه وايجاد اليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها المصارف ادراكاً منها باهمية القطاع المصرفي .

وتهدف لجنة بازل الى تحقيق اهداف رئيسية تتلخص في :

1- المساعده في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي.
2- تقرير الحدود الدنيا لكفاية راس مال المصرف.
3- تحسين اساليب الرقابة الفنية على اعمال المصرف.
4- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة باجراءات واساليب رقابة السلطات النقدية على المصرف.
5-ازالة مصدر مهم للمنافسة غير العادله بين المصارف والناتجه عن الفروقات في متطلبات الرقابة الوطنية بشان راس المال المصرفي.
6- العمل على اليات واساليب للتعامل مع التغيرات المصرفية العالمية .
7- العمل على تبادل المعلومات المتعلقة باجراءات واساليب رقابة السلطات النقدية على المصارف .

* سميت باللجنة بازل نسبة الى مدينة بازل السويسرية.

اولا: اتفاقية بازل الاولى :وجد محافظو البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى أن التنافس فيما بين مصارف بلدانهم لم يكن سليم ، إذ كان يفتقر إلى العدالة.ويعود ذلك إلى تباين مستوى المحددات أو الشروط الموضوعة من قبل السلطات الإشرافية المسؤولية عن القطاع المصرفي كلٌ في بلده، والتي تلزم المصارف وتوجه عملها .إذ تضع بعض من هذه السلطات الإشرافية على المصارف العاملة تحت إشرافها محددات أوشروط مشددة في حين أن البعض الآخر من هذه السلطات تضع شروطا أكثر تساهلا .فمثلاالصارف اليابانية في عام (١٩٨٨) كانت تسيطر على ما يقارب (٣٨ %) من أسواق التمويل الدولية .وان سبعة من اكبر عشر المصارف في العالم كانت مصارف يابانية(**كاظم وداغر،2009،ص174**) والسبب في ذلك يرجع إلى مرونة الشروط المفروضة عليها فرؤوس أموال تلك البنوك لم يكن يوازي حجم أعمالهابل كان يمثل نسبة ضئيلة من حجم الأعمالوبهدف التخلص من هذه الإشكالية قرر محافظوا البنوك المركزية للدول الصناعية وضع معايير مصرفية تحكم عمل المصارف العاملة ضمن إقليم هذه الدول.فشهد عام١٩٨٨ تحولا كبيرا في دور لجنة بازل، فبعد أن كانت مجرد لجنة تشاورية فيما بين محافظيالبنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى، أصبحت هذه اللجنة بمثابة رقيب عالمي مسؤول عن سلامة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفعالية الرقابة المصرفية.

ووفق لمعيار بازل واحد تم تقسيم رأس المال المصرفي إلى مجموعتين هما رأس المال الأساسي ورأس المال الثانوي على أن لا يتجاوز مجموع مفردات رأس المال الثانوي00 1%من مجموع مفردات رأس المال الأساسي، الذي يتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، اما رأس المال الثانوي فيتكون من الاحتياطيات غير المعلنة واحتياطيات إعادة تقييم الموجودات والمخصصات العامة والقروض الثانوية واستند معيار بازل واحد على ركيزة واحدة وهي كفاية رأس المال إذ عمدت إلى ربط مستوى رأس المال بالموجودات والمطلوبات المعرضة للخطر مرجحة بأوزان هذه المخاطر وبحد أدنى ٨%

ثانياً: معيار بازل اثنان :

بسبب الانتقادات الموجهة لمعيار بازل ١ ولتلافي تلك الانتقادات، قامت لجنة بازل بإصدارمعيار بازل ٢ وذلك في عام ٢٠٠٤ ويهدف المعيار الجديد إلى تحقيق عدد من الأهداف(**شحاذة، 2005،ص125**):

١ –إبراز أهمية توحيد جهود الدول للتعاون والتنسيق فيما بينهما لتفادي أي سلبيات يمكن أن تنشأ عن زيادة العولمة المالية، وذلك عبر توحيد المعايير المحاسبية لتتوافق مع معايير الرقابة المصرفية.

٢ – توفير مداخل متعددة لقياس المخاطر التي من المحتمل إن تتعرض لها المصارف، وبالتالي هنالك هامش حرية أمام البنك لاختيار المدخل المناسب له في قياس الخطر مهما كان نوعه، وفقا لظروف البنك والوضع الاقتصادي للبلد.

٣ –زيادة معدلات الأمان وسلامة النظام المالي العالمي.

٤ –تقديم تعريف أوسع للمخاطر التي قد يتعرض لها البنك، وخاصة مخاطر التشغيل.

٥ –تعظيم دور التقييم والرقابة الداخلية.

6- -تشجيع الإفصاح الملائم للمعلومات وذلك عبر تعزيز الانضباطية السوقية.

ثالثاً مرتكزات معيار بازل اثنان :إن معيار بازل اثنان مبني على ثلاث مرتكزات هي:

1- **متطلبات راس المال:** حضي هذا الموضوع باهتمام على مستوى دولي بخصوص نسبة كفاية راس المال والتي كانت تعتمد على وضع أوزان ترجيحية لكافة النشاطات المصرفية التي يقوم بها المصرف والعمل على إلزامه بالاحتفاظ براس المال كاف لمقابلة خطورة هذه النشاطات (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤ ،ص ٥) فالمصارف تعمل في بيئة تحيط بها درجة عالية من عدم التأكد، إذ يكتنف عملها الكثير من المخاطر وتشمل بشكل رئيسي، مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ويتم احتساب معدل كفاية راس المال وفق المعادلة التالية

$$\text{معدل كفاية راس المال حد أدنى } ٨\ \% = \frac{\text{راس المال الاساسي+ الثانوي}}{\text{مخاطر الائتمان+ مخاطر السوق+مخاطر التشغيل}}$$

2- المراجعه الاشرافية:يؤكد معيار بازل 2على ممارسة المراجعةالإشرافية الفاعلة للتقديرات الداخلية لمجمل المخاطر التي تواجهها المصا رف لضمان كفاءة إدارة المصرف في اتخاذ وتنفيذ القرارات في إنجاز الأعمال المصرفية والتأكد من أن هذه الإدارة قد خصصت راس المال الكافي لمواجهة المخاطر وطبقا لبازل اثنان، لذلك على المصارف العراقية ان توفر انظمة ضبط داخلي وتدقيق كفوء وفعال من اجل ضبط عمليات الغش والتزوير والاحتيال وحماية اموال المودعيين(الشمري،2012،ص212) ، هنالك أربعة مبادئ رئيسية يمكن من خلالها توافر متطلبات المراجعة الإشرافية.

١-أن يكون لدى المصارف إجراءات لتقييم مدى كفاية راس المال مقارنة بحجم المخاطر وكذلك وجود استراتيجية للإبقاء على مستويات كافية من راس المال.

٢-على السلطات الرقابية إن تقوم بتقييم ومراجعة الأسس الداخلية لدى المصرف فيما يتعلق بتقييم راس المال لديها وكذلك الاستراتيجيات لديها ,مقدرة المصرف على مراقبة وضمان التقيد بالنسب المفروضة من السلطات الرقابيةوعلى السلطات الرقابية القيام بما يلزم في حال عدم الرضى عن ما تقوم به المصارف من إجراءات بهذا الخصوص.

٣-على المصارف أن تحتفظ بنسب راس مال تزيد عن الحد الأدنى المقرر وان يكون لدى السلطات الرقابية الحق في الطلب من المصارف الاحتفاظ براس مال يزيد عن الحدود الدنيا المقررة.

٤-على السلطات الرقابية التدخل في مراحل مبكرة لمنع انخفاض راس المال عن الحد الأدنى المقرر لمواجهة مخاطر البنك وان تطلب من المصرف إجراءات تصحيحية فورية إذا لم يتم الاحتفاظ براس مال كافي.

3- الانضباطية السوقية :تعني الانضباطية السوقية حث المصارف على العمل بشكل محمي وكذلك حثها على مواجهة أية خسارة محتملة في المستقبل من جراء تعرضها للمخاطر.إذ تتطلب الانضباطية السوقية توافر المعلومات

الملائمة والوثوق بها في حينها والتي تمكن جميع طوائف مستخدمي هذه المعلومات من عمل تقييمات صحيحة للمخاطر.وهذا يعني زيادة درجة إفصاح المصارف عن هيكل راس المال ونوعية وبنية المخاطر وسياستها المحاسبية لتقييم أصولها والتزاماتها ،فالإفصاح الفعال ضروري للتأكد من أن المشاركين في السوق يستطيعون فهم وضع مخاطر المصرف وكفاية راس المال .ولكي يكون الإفصاح فعالا لابد أن يتضمن البيانات التالية

١ –تركيبة رأس المال.

٢ –المخاطر وتقييمها مخاطر الإقراض،مخاطر السوق،مخاطر العمليات.

3–تفاصيل عن قطاعات الصناعة،مواعيدالاستحقاق،حجم الديون المتعثرة، مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.

4– الهيكل التنظيمي لوظائف إدارة مخاطرالائتمان.

5– تفصيل المحفظة في ضوء التصنيف لكل قطاع.

6- احتساب احتمالية التخلف عن الدفع لكل شريحة مصنفة.

7– الأداء السابق كمؤشر على نوعية ومصداقيةالنظام.

8 –أساليب تقليل المخاطر ومعالجة البيانات.

المبحث الخامس / درجة التزام عينة من المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2

تعاني البيئة المصرفية العراقية من مشاكل هيكلية وتنظيمية وتواجه تحديات ومخاطر بسبب عدم استقرار البيئة السياسيه والاقتصاديه فضلا عن عدم وضوح التشريعات القانونية والتي انعكست على تطور القطاع المصرفي العراقي، لذلك ستحاول هذه الدراسة بجانبها العملي دراسة امكانية تطبيق مقررات بازل 2 بمقرراته الثلاث على مصرف الرشيد ومصرف الشرق الاوسط .

وفي ادناه بعض فقرات ميزانية مصرف الرشيد لعام 2010(المبالغ بالاف الدنانير)

جدول (2)

الاستثمارات	الائتمان	الودائع	الموجودات	الاحتياطيات	راس المال
2791103	2079721	11753903	13723903	85802	2000

المصدر: البيانات والقوائم المالية الصادرة عن المصرف اعلاه.

وفي ادناه بعض فقرات ميزانية مصرف الشرق الاوسط لعام 2010(المبالغ بالاف الدنانير)

جدول (3)

الاستثمارات	الائتمان	الودائع	الموجودات	الاحتياطيات	راس المال
8702	142380	463327	580125	18098	66000

اولاً: متطلبات نسبة كفاية راس المال:

تعمل المصارف بشكل عام في بيئة تحيطها درجة عالية من حالة اللاتاكد والتي يترتب عليها تحمل درجة عالية من المخاطر والتي تواجهها المصارف بواسطة راس مالها والذي يعد خط الدفاع الاول لمواجهة وامتصاص اي خسارة يواجهها المصرف وحماية اموال المودعيين ،وقد استمر البنك المركزي العراقي بأتباع الطريقة نفسها احتساب نسبة معدل كفاية راس المال والمستندة اصلاً الى مقررات بازل 1، بالرغم من اصداره تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 والمنشورة في الوقائع العراقية ذي العدد 4172 في 3 كانون الثاني 2011 ، والمتضمنة تعليمات تنفيذ قانون المصارف بالاعتماد على مقررات بازل 2، وذلك لافتقار العاملين في المصارف للخبرة العملية في تطبيق هذه التعليمات وعدم وضوح الجداول والمتطلبات التي تخص البيانات المقدمة للسلطة الاشرافية والمتمثلة بالبنك المركزي ، الامر الذي جعل من البنك المركزي يتريث في تطبيقها ،ويتم حساب نسبة متطلبات كفاية راس المال بحسب المعادلة التالية:

$$\text{نسبة كفاية راس المال} = \frac{\text{راس المال الاساسي} + \text{راس المال الساند}}{\text{صافي الموجودات حة بالمخاطر داخل الميزانية} + \text{صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية}} * 100$$

ونعني بـ:

راس **المال الاساسي** مجموع راس المال المدفوع، مضافاً اليه الاحتياطي القانوني،يضاف اليها اي احتياطيات الاخرى).

اما **راس المال المساند** فهو الارباح الراسمالية التي يحصل عليها المصرف من اعمال غير مصرفية.

والموجودات المرجحة للمخاطر داخل الميزانية جميع عناصر الموجودات داخل الميزانية مطروحا منها الضمانات المقبولة.

والموجودات المرجحة للمخاطر خارج الميزانية جميع الحسابات المسجلة خارج الميزنية بعد طرح الضمانات الخاصه بها .

اعتمدت لجنة بازل 1 في مقرراتها على نسبة 8% كحد ادنى لمعدل كفاية راس المال ، اما البنك المركزي العراقي وبعد دراسة المخاطر الائتمانية التي تحيط بالبيئة المصرفية اعتمد على نسة (12%) كحد ادنى لمعدل كفاية راس المال ، واستمر البنك المركزي العراقي باعتماد مقررات بازل 1 بالرغم من اصدار البنك المركزي لتعليمات تنفيذ قانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004بالاعتماد على بازل 2، لذلك فان معدل كفاية راس المال يتضمن فقط مخاطر الائتمان دون مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية .

جدول(4)

الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية كما في 2010 لمصرف الرشيد 2010 (المبالغ بالاف دينار)

ت	الموجودات	الرصيد (1)	الوزن الترجيحي لدرجة المخاطرة (2)	الاصول الخطرة المرجحة (3) (1×2)
1	نقود ومسكوكات بالعملة العراقية	1,134,924,476	0	0
2	سبائك مسكوكات ذهبية طليقة		0	0
3	الحساب الطليق لدى البنك المركزي العراقي	5,322,159,168	0	0
4	ارصدة الغطاء القانوني للودائع لدى البنك المركزي العراقي	384,650,838	0	0
5	الاستثمارات في حوالات خزينة جمهورية العراق	2,376,051,396	0	0
6	السندات		0	0
أ	سندات حكومة العراق		0	0
ب	السندات المكفولة من قبل حكومة العراق		0	0
7	التسهيلات النقدية المضمونة بودائع نقدية 100%		0	0
8	التسهيلات النقدية للقطاع الحكومي الممولة مركزياً	68,923,919	0	0
9	الاوراق النقدية بالعملة الاجنبية	107,814,505	10%	10,781,451
10	اسهم بالقيمة الاسمية	7,666,123	10%	766,612
11	موجودات نقدية اخرى	631,087,115	20%	126,217,423
12	الارصدة الجارية المدينة مع المصارف العاملة في العراق	409,915,708	20%	81,983,142
13	الارصدة المدينة خارج العراق	385,861,886	20%	77,172,377
14	التسهيلات النقدية للقطاع الانتاجي الممول ذاتياً وكذلك تسهيلات المنشاة التي لا يتضمنها قانون الموازنة	84,208,388	20%	16,841,678
15	التسهيلات النقدية المضمونة من الحكومة للمصارف الاختصاصية	282,913,085	0	0
16	التسهيلات النقدية المضمونة للقطاع المختلط		0	0
17	اسهم مشتراة بالقيمة السوقية		50%	0
18	التسهيلات النقدية للقطاع الانتاجي الممول ذاتيا وكذلك تسهيلات المنشأة التي لا يتضمنها قانون الموازنة (التسهيلات التي مدتها اكثر من سنة)		50%	0
19	التسهيلات النقدية المضمونة للمصارف التجارية		50%	0
20	التسهيلات النقدية للمؤسسات المالية الوسيطة		50%	0
21	التسهيلات النقدية المضمونة للقطاع التعاوني		50%	0
22	التسهيلات النقدية المضمونة للقطاع الخاص	1,678,233,015	50%	839,116,508
23	التسهيلات النقدية المضمونة الى العالم الخارجي	791	50%	396
24	التسهيلات النقدية الغير مضمونة للقطاع المختلط		50%	0
25	الذهب غير الطليق		100%	0
26	السندات غير المكفولة من قبل الحكومة		100%	0
27	التسهيلات النقدية الغير مضمونة من قبل الحكومة للمصارف الاختصاصية وغيرها		100%	0
28	التسهيلات النقدية الغير مضمونة للمصارف التجارية		100%	0
29	التسهيلات النقدية الغير مضمونة للمؤسسات المالية الوسيطة		100%	0
30	التسهيلات النقدية غير المضمونة للقطاع التعاوني		100%	0
31	التسهيلات النقدية غير المضمونة للقطاع الخاص		100%	0
32	التسهيلات النقدية غير المضمونة الى العالم الخارجي	791	100%	791
33	الموجودات الثابتة بعد تنزيل الاندثار المتراكم	15,185,521	100%	15,185,521
43	الموجودات الاخرى	737,866,789	100%	737,866,789
	المجموع	13,627,463,514		1905932686

المصدر: **اعداد الباحثة استنادا على البيانات المالية للمصارف عينة البحث**

جدول (5)

الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية لمصرف الرشيد 2010 (المبالغ بآلاف الدنانير)

ت	اسم الحساب	الرصيد الاجمالي للبنود خارج الميزانية (1)	معامل التحويل النسبة المبلغ (2)	نسبة درجة المخاطر من معامل التحويل (5)	الوزن الترجيحي لدرجة المخاطر 4 ×5	البنود خارج الميزانية مرجحة (6)×(3)
1	الاعتمادات المستندية بضمان الودائع		20%			0
أ	بمسؤولية القصاع الحكومي (الممول مركزياً)		20%	0	0	0
ب	بمسؤولية البنك المركزي العراقي		20%	20%	0%	0
ج	بمسؤولية القطاع الانتاجي الممول ذاتياً وكذلك للمنشأة التي لايتضمنها قانون الموازنة	12753	20%	20%	4%	510
د	بمسؤولية المصارف المحلية		20%	20%	4%	0
ه	بمسؤولية مصارف خارجية (اقل من سنة)		20%	100%	4%	0
و	بمسؤولية مصارف خارجية (اكثر من سنة)		20%	100%	20%	0
ز	بمسؤولية بقية القطاعات (الخاص،المختلط ،التعاوني)	6204	20%	100%	20%	1241
2	الكفالات (خطابات الضمان) لكافة انواعها		50%			0
أ	بمسؤولية القطاع الحكومي (الممول مركزياً)		50%	0	0	0
ب	بمسؤولية البنك المركزي العراقي		50%	0	0	0
ج	مسؤولية القصاع الانتاجي الممول ذاتياً وكذلك للمنشأة التي لايتضمنها قانون الموازنة		50%	20%	10%	0
د	بمسؤولية المصارف المحلية		50%	20%	10%	0
ه	بمسؤولية مصارف خارجية (اقل من سنة)		50%	20%	10%	0
و	بمسؤولية المؤسسات المالية الوسيطة		50%	50%	25%	0
	بمسؤولية القطاع المختلط		50%	50%	25%	0
ح	بمسؤولية مصارف خارجية (اكثر من سنة)		50%	100%	50%	0
ط	بمسؤولية القطاع الخاص	2665554	100%	100%	100%	2665554
3	الحوالات الخارجية المقبولة والتزامات الدفع الاجل		100%			0
أ	بمسؤولية القطاع الحكومي (الممول مركزياً)		100%	0	0	0
ب	بمسؤولية البنك المركزي العراقي		100%	0	0	0
ج	مسؤولية القصاع الانتاجي الممول ذاتياً وكذلك للمنشأة التي لايتضمنها قانون الموازنة	-3446347	100%	20%	20%	0
د	بمسؤولية المصارف المحلية		100%	20%	20%	0
ه	بمسؤولية مصارف خارجية (اقل من سنة)		100%	20%	20%	0
و	بمسؤولية المؤسسات المالية الوسيطة		100%	50%	50%	0
ز	بمسؤولية القطاع المختلط	81267	100%	50%	50%	40634
ح	بمسؤولية مصارف خارجية (اكثر من سنة)		100%	100%	100%	0
ط	بمسؤولية القطاع الخاص	29417	100%	100%	100%	29417
		المجموع				2737355

المصدر: **اعداد الباحثة استنادا على البيانات المالية للمصارف عينة البحث**

وفي ادناه احتساب لنسبة كفاية راس المال لمصرف الرشيد اعتمادا على المعادلة المذكورة في الصفحة (21):

ا- معدل كفاية راس المال لمصرف الرشيد = $\frac{620479695}{1908670042} * 100$

= 0,33%

جدول(6)

الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية كما في 2010 لمصرف الشرق الاوسط (المبالغ بآلاف الدنانير)

ت	الموجودات	الرصيد (1)	الوزن الترجيحي لدرجة المخاطرة (2)	الاصول الخطرة المرجحة (1×2) (3)
1	نقود ومسكوكات بالعملة العراقية	17,447,014	0	0
2	سبائك مسكوكات ذهبية طليقة		0	0
3	الحساب الطليق لدى البنك المركزي العراقي		0	0
4	ارصدة الغطاء القانوني للودائع لدى البنك المركزي العراقي	53,948,895	0	0
5	الاستثمارات في حوالات خزينةجمهورية العراق	6,000,000	0	0
6	السندات		0	0
أ	سندات حكومة العراق		0	0
ب	السندات المكفولة من قبل حكومة العراق		0	0
7	التسهيلات النقدية المضمونة بودائع نقدية 100%		0	0
8	التسهيلات النقدية للقطاع الحكومي الممولة مركزياً		0	0
9	الاوراق النقدية بالعملة الاجنبية	8,156,209	0.10	815,620
10	اسهم بالقيمة الاسمية	2,702,260	0.10	270,226
11	موجودات نقدية اخرى	0	0.20	0
12	الارصدة الجارية المدينة مع المصارف العاملة في العراق	89,873,539	0.20	17,974,707
13	الارصدة المدينة خارج العراق	174,483,946	0.20	34,896,789
14	التسهيلات النقدية للقطاع الانتاجي الممول ذاتياً وكذلك تسهيلات المنشاة التي لا يتضمنها قانون الموازنة		0.20	0
15	التسهيلات النقدية المضمونة من الحكومة للمصارف الاختصاصية		0.20	0
16	التسهيلات النقدية المضمونة للقطاع المختلط		0.20	0
17	اسهم مشتراة بالقيمة السوقية		0.50	0
18	التسهيلات النقدية للقطاع الانتاجي الممول ذاتيا وكذلك تسهيلات المنشأة التي لا يتضمنها قانون الموازنة (التسهيلات التي مدتها اكثر من سنة)		0.50	0
19	التسهيلات النقدية المضمونة للمصارف التجارية		0.50	0
20	التسهيلات النقدية للمؤسسات المالية الوسيطة		0.50	0
21	التسهيلات النقدية المضمونة للقطاع التعاوني		0.50	0
22	التسهيلات النقدية المضمونة للقطاع الخاص	142,631,093	0.50	71,315,546
23	التسهيلات النقدية المضمونة الى العالم الخارجي		0.50	0
24	التسهيلات النقدية الغير مضمونة للقطاع المختلط		0.50	0
25	الذهب غير الطليق		1.00	0
26	السندات غير المكفولة من قبل الحكومة		1.00	0
27	التسهيلات النقدية الغير مضمونة من قبل الحكومة للمصارف الاختصاصية وغيرها		1.00	0
28	التسهيلات النقدية الغير مضمونة للمصارف التجارية		1.00	0
29	التسهيلات النقدية الغير مضمونة للمؤسسات المالية الوسيطة		1.00	0
30	التسهيلات النقدية غير المضمونة للقطاع التعاوني		1.00	0
31	التسهيلات النقدية غير المضمونة للقطاع الخاص	2,311,939	1.00	2,311,939
32	التسهيلات النقدية غير المضمونة الى العالم الخارجي		1.00	0
33	التسهيلات النقدية غير المضمونة الموجودات الثابتة بعد تنزيل الاندثار المتراكم	58,935,081	1.00	58,935,081
34	الموجودات الاخرى	23,635,561	1.00	23,635,561
	المجموع	580,125,543	1.00	210,155,474

المصدر: اعداد الباحثة استنادا على البيانات المالية للمصارف عينة البحث

جدول(7)

الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية لمصرف الشرق الاوسط 2010 (المبالغ بآلاف الدنانير)

ت	اسم الحساب	الرصيد الاجمالي للبنود خارج الميزانية بعد استبعاد التأمينات (1)	معامل التحويل النسبة المبلغ (2)	نسبة درجة المخاطر من معامل التحويل (3)	الوزن الترجيحي لدرجة المخاطر 2*3 (4)	البنود خارج الميزانية مرجحة 1*4 (5)
1	الاعتمادات المستندية بضمان الودائع		20%			
أ	بمسؤولية القصاع الحكومي (الممول مركزياً)		20%	0	0	0
ب	بمسؤولية البنك المركزي العراقي		20%	0%	0%	0
ج	بمسؤولية القطاع الاشتراكي الانتاجي الممول ذاتياً وكذلك للمنشأة التي لايتضمنها قانون الموازنة		2%	2%	4%	
د	بمسؤولية المصارف المحلية		2%	2%	4%	
ه	بمسؤولية مصارف خارجية (اقل من سنة)	117115298	2%	100%	4%	4684612
و	بمسؤولية مصارف خارجية (اكثر من سنة)		20%	100%	20%	
ز	بمسؤولية بقية القطاعات (الخاص،المختلط ،التعاوني)		20%	100%	20%	
2	الكفالات (خطابات الضمان) لكافة انواعها		50%			
أ	بمسؤولية القطاع الحكومي (الممول مركزياً)		50%	0	0	0
ب	بمسؤولية البنك المركزي العراقي		50%	0	0	0
ج	مسؤولية القصاع الاشتراكي الانتاجي الممول ذاتياً وكذلك للمنشأة التي لايتضمنها قانون الموازنة		50%	20%	10%	
د	بمسؤولية المصارف المحلية		50%	20%	10%	
ه	بمسؤولية مصارف خارجية (اقل من سنة)		50%	20%	10%	
و	بمسؤولية المؤسسات المالية الوسيطة		50%	50%	25%	
	بمسؤولية القطاع المختلط		50%	50%	25%	
ح	بمسؤولية مصارف خارجية (اكثر من سنة)		50%	100%	50%	
ط	بمسؤولية القطاع الخاص	68319069	100%	100%	100%	68319069
3	الحوالات الخارجية المقبولة والتزامات الدفع الاجل		100%			
أ	بمسؤولية القطاع الحكومي (الممول مركزياً)		100%	0	0	
ب	بمسؤولية البنك المركزي العراقي		100%	0	0	
ج	مسؤولية القصاع الاشتراكي الانتاجي الممول ذاتياً وكذلك للمنشأة التي لايتضمنها قانون الموازنة		100%	20%	20%	
د	بمسؤولية المصارف المحلية		100%	20%	20%	
ه	بمسؤولية مصارف خارجية (اقل من سنة)		100%	20%	20%	
و	بمسؤولية المؤسسات المالية الوسيطة		100%	50%	50%	
ز	بمسؤولية القطاع المختلط		100%	50%	50%	
ح	بمسؤولية مصارف خارجية (اكثر من سنة)		100%	100%	100%	
ط	بمسؤولية القطاع الخاص		100%	100%	100%	
	المجموع					73003681

المصدر: اعداد الباحثة استنادا على البيانات المالية للمصارف عينة البحث

2- معدل كفاية راس المال لمصرف الشرق الاوسط = 95817494 / 420310948 *100

=23, 0%

مما سبق نجد ان مصرفي الرشيد والشرق الاوسط للاستثمار قد التزما بمتطلبات الحد الادنى لراس المال المحددة من في بازل1 والذي يغطي فقط مخاطر الائتمان فقط دون المخاطر الاخرى مع ملاحظة ضعف روس اموال المصارف العراقية .

ولحساب مخاطر التشغيل تم استخدام طريقة منهج المؤشر الاساس وطبقاً لهذا المنهج يتم احتساب راس المال المطلوب لمخاطر التشغيل على اساس نسبة مئوية بأستخدام (معامل الفا) من متوسط اجمالي ارباح المصرف على مدار 3 سنوات لاجمالي الربح الذي يستخدم ، وطبقا لهذه الطريقة فأن راس المال المخصص من المصرف لتغطية الخسائر الناشئة عن مخاطر التشغيل يساوي 15 % من متوسط مجمل الربح للثلاث سنوات السابقة ، والمعادلة هي :

$$K_{BIA} = \frac{[\sum (GI_{1..n} \times a)]}{n}$$

حيث : K_{BIA} = راس المال المطلوب طبقا لطريقة المؤشر الاساسي

GI= مجمل الدخل السنوي (اذا كان موجباً) على مدى الثلاث سنوات السابقة

N= عدد الثلاث سنوات السابقة (التي يكون فيها مجمل الربح موجباً)

a= 15 (وهي النسبة (معامل الفا) والتي وضعت بواسطة لجنة بازل والتي تتعلق بمستوى راس المال المطلوب للمؤشر طبقاً للخسائر التأريخية للمصارف .

وفي ادناه جدول يبين احتساب مخاطر التشغيل للاعوام2008–2010 وكما يأتي :

جدول (8) احتساب مخاطر التشغيل للمصارف عينة البحث للسنوات 2008–2010(المبالغ بآلاف الدنانير)

المصرف	سنة 2008	معامل الفا (15%)	سنة 2009	معامل الفا (15%)	سنة 2010	معامل الفا (15%)	مجموع معامل الفا	المخاطر التشغيلية
مصرف الرشيد	102937496	15440624	245178251	36776738	22382012	3357302	55574664	18524888
الشرق الاوسط	15647893	2347184	11646038	1746906	9667000	1450050	5544140	1848047

المصدر (اعداد الباحثة)

جدول (9) **نسبة معدل كفاية راس المال للمصارف عينة البحث(المبالغ بآلاف الدنانير)**

اسم المصرف	راس المال الاساسي والمساند (1)	الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية (2)	نسبة كفاية راس المال (1)/(2)	مخاطر التشغيل	نسبة كفاية راس المال بعد اضافة مخاطر التشغيل
مصرف الرشيد	620479695	1908670042	0.33	18524888	.,33
مصرف الشرق الاوسط				1848047	0.23

المصدر: اعداد الباحثة استنادا على البيانات المالية للمصارف عينة البحث

ثانيا: المتطلبات الاشرافية الرقابية على المصارف.

الفرق بين متطلبات لجنة بازل 2لادارة المخاطر وبين متطلبات البنك المركزي العراقي بحسب تعليمات البنك المركزي العراقي

جدول(10)

متطلبات السلطة الاشرافية (البنك المركزي العراقي) للمصارف	متطلبات مقررات بازل 2 الخاصة بادارة المخاطر
مصادقة مجلس ادارة المصرف على السياسة العامة لادارة المخاطر وتحديد سقوف للمخاطر بجميع انواعها في المصرف و الاشراف المباشر من قبل مجلس ادارة المصرف. تحديد انواع الادوات المالية والعمليات المسموح التعامل بها وتحديد مستوى المخاطر بشكل دقيق لهذه الادوات والمحافظ الاستثمارية . وجود مراجعة دورية للسياسات والاجراءات المتبعة والعمل على تعديلها بما يتناسب ونشاط المصرف ومخاطره . انشاء لجنة او قسم في المصرف تتولى ادارة المخاطر ومنها ادارة مخاطر سعر الفائدة .	يقع على عاتق مجلس الادارة مسؤولية تحديد حجم المخاطر وتحديد السياسات والاجراءات المناسبة للمخاطر. تحديد وقياس ومراقبة المخاطر واعداد التقارير عنها و تزويد ادارة المصرف بالمعلومات المناسبة بشكل مستمر . رقابة داخلية شاملة : يجب ان يصار الى مراقبة واختبار عمليات ادارة المخاطر بشكل مستمر من قبل اجهزة رقابة داخلية مستقلة ومن قبل مراقبين من خارج المصرف

المصدر :تعليمات البنك المركزي العراقي

ونرى بانه لا يوجد هناك فروقات في ادارة المخاطر بين متطلبات لجنة بازل 2وبين متطلبات البنك المركزي العراقي وهذا من جانب التعليمات والقواعد وفي الواقع العملي نجد الامر مختلف من حيث تطبيق اجراءات ادارة المخاطر في مصرفي الرشيد والشرق الاوسط وكما موضح في ادناه.

جدول(11)

اسم المصرف	قسم ادارة المخاطر		سياسات واجراءات ادارة المخاطر(مكتوبة)		لجنة ادارةالمخاطر (مجلس الادارة)		فرق مؤهلة لادارة المخاطر	
	مطبق	غير مطبق	موجودة	غير موجودة	موجودة	غير موجودة	موجودة	غير موجودة
مصرف الرشيد		/		/		/		/
الشرق الاوسط		/		/		/		/

المصدر: المقابلات الشخصية مع موظفي ومدراء المصرف.

نجد مما تقدم بان مصرفي الرشيد والشرق الاوسط لم يطبقا تعليمات البنك المركزي فيما يخص ادارة المخاطر المصرفية وقد يعود السبب في ذلك الى عدم مطالبة البنك المركزي للمصارف بتنفيذ تعليماته فيما يخص ادارة المخاطر .

ثالثاً: متطلبات انضباط السوق:

ان متطلبات انضباط السوق التي اقرها البنك المركزي العراقي من خلال تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف (94) لسنة 2004 ، لم يتم الاشارة اليها بصورة واضحة على انها متطلبات انضباط السوق ، وانما جاءت تحديداً في الفصل السادس والعشرين من التعليمات اعلاه كمتطلبات الافصاح بصورة عامة ، اذ تشير المادة (72) من التعليمات الى (**ان الافصاح الكامل هو من ركائز الادارة الرشيدة ويتطلب ابلاغ المساهمين واصحاب المصالح والمتعاملين مع المصرف بالمعلومات الكافية حول هيكلية المصرف واهدافه وسياساته التي من خلالها يمكن الحكم على فعالية مجلس الادارة والادارة العليا**) ، اما الفرق بين متطلبات الافصاح التي جاءت في مقررات بازل2 وبين متطلبات الافصاح التي اقرها البنك المركزي العراقي تتوضح من خلال الجدول الاتي :

جدول(12)

الفرق بين متطلبات الافصاح الخاصة بمقررات بازل 2 وبين متطلبات البنك المركزي العراقي

متطلبات الافصاح على وفق تعليمات البنك المركزي العراقي	متطلبات الافصاح على وفق مقررات بازل 2
يطلب من المصارف العاملة في العراق ان تضمن تقريرها السنوي ما يلي: 1. الافصاح عن اسهم الشركة . 2. الافصاح عن المخصصات المكونة للادوات المالية والتغيير الذي يطرأعليها. 3. الافصاح عن عمليات اعادة البيع او الشراء للاصول المالية التي تتم في المصرف والارباح والخسائر التي تتحقق من تلك العمليات و الافصاح عن اي مبالغ يقترضها المصرف ويتخلف عن سدادها وكذلك الافصاح عن الفوائد المتراكمة المترتبة على هذه المبالغ والمستجدات المتعلقة بها.	1- تحدد متطلبات الافصاح والتي تتطلب الافصاح عن : 1. هيكل راس المال 2. كفاية راس المال 2- المخاطر بانواعها والتي تتضمن مخاطر الائتمان مخاطر السوق . مخاطر التشغيل

المصدر :تعليمات البنك المركزي العراقي

ان الواقع العملي للمصارف العراقية بصورة عامه والحكومية بصورة الخاصة لاتقدم الافصاح الكافي عن عملياتها المصرفية الامن خلال تقاريرها السنوية المقدمه الى ديوان الرقابة المالية او احصائيات نتائج الاعمال المقدمه للبنك المركزي العراقي ووزارة المالية بنيما تكتفي المصارف الاهلية بالافصاح عن معدل كفاية راس مالها دون المتطلبات الاخرى.

رابعا: المعوقات التي تواجه تطبيق بازل 2 في البيئة المصرفية العراقية :

بعد تحليل اهم الفقرات الواردة في متطلبات بازل واجبة التطبيق في البيئة العراقية نرى ان هناك مجموعة من المعوقات التي تقف حائلا دون تطبيق بعض المتطلبات ومن ثم عدم التزام المصارف العراقية بهذه التعليمات وهي:

1-افتقار العاملين في المصارف للخبرة العملية في تطبيق بازل 2 .

2-عدم وجود نظام مصرفي شامل مطبق في المصارف العراقية .

3- عدم توافر قاعدة بيانات محدثة عن انشطة المصارف وبياناتها المالية .

4- تتفاوت البيانات المصرفية في شموليتها ودقتها بين مصرف وأخر ويفتقر العراق إلى الحد الأدنى المطلوب للإفصاح مما يجعل من الصعب إجراء المقارنة بينه وبين المصارف الدولية ، ومن المتفق عليه إن المنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة وفي الكثير من الحالات يمثل هذا الأمر تحديا نظراً للحاجة إلى الكثير من الجهد لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المصرفية بشكل مناسب لجذب الاستثمار الأجنبي.

5- عدم تبني معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية حيث إن القطاع المصرفي العراقي يعمل بصورة بعيدة عن التطورات الحاصلة في بيئة العمل المحاسبية العالمية وما يرافقها من تطورات، إذ يستند في عمله المحاسبي على تطبيق النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمصارف دون التركيزعلى معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية، إذ إن تطبيق مثل هده المعايير سيوحي بالثقة في نتائج إعمال هده المصارف ومراكزها المالية من قبل الإطراف الخارجية وبالتالي ينعكس ذلك في صورة تعاملات مهمة بين هذه المصارف والمصارف الدولية الأمر الذي يؤدي إلى الرغبة في الاستثمار وهذا بدوره سيحسن أسعار أسهم هده المصارف في السوق المالي كذلك إن تطبيق مثل هده المعايير يحسن من فرص البلد في الاندماج في الاقتصاد العالمي إذ دون تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية لايمكن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

6- ضعف استخدام التكنولوجيا لمواكبة التطورات الحديثة في العمل المصرفي يحتاج العراق إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة وتطبيق الأنظمة العصرية لتكون قادرة على مواكبة المنافسة في السواق الداخلية والخارجية ويزيد استخدام التكنولوجيا من سرعة التسويات وزيادة الشفافية أو يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورا مما يزيد ثقة المستثمرين بالمصارف، كذلك فان استخدام التقنيات الحديثة يمكن المصارف من التوسع وتنويع الخدمات التي تقدمها لعملائها ويساهم بالتالي في رفع كفاءةالوساطة المالية وزيادة كفاءة أنظمة المدفوعات.

المبحث السادس: الاستنتاجات والتوصيات

من خلال ماتقدم خلص البحث الحالي الى مجموعه من الاستنتاجات والتوصيات نبينها بـ:

اولاً : الاستنتاجات

1- ان الهدف من ادارة المخاطر المصرفية هو ايجاد السبل الكفيلة للتعامل مع المخاطر المصرفية والحد من اثارها السلبية لاتلافيها.

2- لم يحدد البنك المركزي العراقي المنهج الملائم لاجل احتساب المخاطر.

3- يحتاج الانتقال الى تطبيق احكام بازل 2 في نظم المحاسبية التي يتبعها المصرف وبما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات الافصاح الشامل.

4- عدم كفاية التدريب والتعليم في المصارف لتطوير القدرات والمهارات البشرية في نواحي انظمة التصنيف الداخلي للائتمان واساليب قياس وتخفيف مخاطر الائتمان الواردة في اتفاق بازل 2 وتحديد كفاية راس المال.

5- ان العمل المصرفي والائتمان تؤام بمعنى ارتباط كل منهم بالاخر وهذا يعني ان المصارف لاتستطيع تفادي المخاطر بنسبة 100% ويلعب البنك المركزي دوراً هاما في الحد من المخاطر الائتمان من خلال ادوات الرقابة على الائتمان وضبط اداء المصارف على النحو الذي يضمن سلامة مركزها ويحول دون تعرضها للانهيار.

6- ان الادارة الفعالة للمخاطر تقوم على اساس الادارة السليمه للمؤسسات المالية والمصرفية وتوفر الانظمه التقنية والعمليات الادارية الضرورية لقياس المخاطر ومتابعتها والسيطرة عليها.

ثانياً: التوصيات

1- اعتماد المعايير الدولية ومقررات لجنة بازل لتحقيق الاندماج السريع مع المنظومة العالمية المصرفية واكتساب الخبرات وتطوير القطاع المصرفي العراقي الذي يعاني من تأخر واضح عن ركب المصارف العالمية.

2- انشاء وحدات تعنى بادارة المخاطر داخل المصرف ترتبط بصورة مباشرة بادارة المصرف تكون مسؤولة عن وضع الستراتيجيات والخطط الخاصة بما يواجه المصرف من اخطار.

3- زيادة رؤوس اموال المصارف العاملة في العراق وعدم استثناء اي مصرف سواءاً كان حكومي او اهلي.

4- اقامة الدورات التدريبية المستمر للعاملين بالقطاع المصرفي لمكانية تطبيق القواعد والمعايير الدولية المعتمدة

5- تطوير نظم المعلومات المصرفية وتضمينها جميع عمليات وانشطة المصرف .

6 -تبني العمل بمعايير المحاسبة الدولية ومعاييرالتدقيق الدولية من قبل المصارف العراقية مع إضافة تعديلات عليها تتوافق والبيئة العراقية.

7- ضرورة العمل على رفع قدرات وكفاءات قوة العمل في المصارف بشكل يمكنها من استيعاب وإدارة متطلبات الرقابة المصرفية واستغلال التقنيات ونظم المعلومات الحديثة.

8 -تشجيع اندماج المصارف العراقية وخاصة الصغيرة منها بشكل يمكنها من استيعاب التغيرات في الصناعة المصرفية ويمكنها من تقديم الخدمات المتنوعة.

9 –تشجيع دخول المصارف الأجنبية وفق مقاييس معينة في إدارة العمل وتشجيع اندماجها مع المصارف العراقية لتسهيل عملية اكتساب الخبرة والمهارة من هذه المصارف وبالشكل الذي يعمل على تسريع مواكبة القطاع المصرفي لأخر المستجدات في عالم المصارف.

المصادر:

اولا: المصادر العربية:

1- البنك المركزي العراقي / المديرية العامه للاحصاء والابحاث /قسم بحوث السوق المالية /التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2010.

2-الشمري،صادق راشد،ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، مطبعةالكتاب،بغداد،2012.

3- الشمري،راشد صادق،استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية واثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية،دار اليازوري،عمان /الاردن،2013.

4- بن عمارة ، نوال، دور المراجعه في تقييم اداء مصارف المشاركه - دراسة ميدانية ببنك البرطه الجزائري، رساله دكتوراه (غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس- سطيف،2007-2008.

5ــ خان واحمد ، طارق الله ،حبيب ، ترجمة.عثمان بابكر احمد ،ادارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية، جدة /المملكة العربية السعودية،2003.

6- محمد علي، محمد علي ،ادارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية،رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمه الى جامعة القاهرة،2005.

7- ابو رحمن ،سيرين سميح ،السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطرة ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمه الى كلية التجارة الجامعة الاسلامية ،2009.

8- النحله ،مروان ، قياس وتحليل وادارة المخاطر المالية، 22 شباط 2010.

9- شاهين،علي عبد الله ، ادارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف ، بحث مقدم بالى المؤتمر العلمي الاول المنعقد بكلية التجارة الجامعه الاسلامية في الفترة 8-9 / مايو غزة.

10- بدران، ليلى محمد وليد ،ادارة المخاطر المصرفية ،حلقة بحث مقدمه الى جامعه دمشق /كلية الاقتصاد /ادارة الاعمال ،2009-2008.

11- الافريقي و ابو الفضل ، ابن منظور وجمال الدين محمد ب مكرم ،لسان العرب ،نسقة وعلق علية مكتب تحقيق التراث ،دار احياء التراث العربي وموسسة التاريخ العربي ،بيروت 1993،1413، ط3،ج4.

12 - رضوان ، سمير عبد الحميد ، المشتقات الماليو ودورها في ادارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة ادواتها - دراسة مقارنة بين النظم الوضعيه واحكام الشريعة الاسلاميه ،دار النشر للجامعات ، مصر ط1،2005.

13- يوسف ، فريهان عبد الحفيظ ،ادارة المخاطر الصرفية ، بحث مقدم الى كلية العلوم الادارية والمالية ، جامعة الاسراء ،2008.

14- فرج ،شعبان ، العمليات المصرفية وادارة المخاطر ، جامعه البويرة ،كلية العلوم لاقتصادية،2013

15- الخطيب ، سمير ، قياس وادارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف ،الاسكندرية ،2005.

14- منال ،منصور، ادارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والاقليمية،بحث مقدم الى الملتقى العلمي الدولي للفترة من 21/20 اكتوبر2009،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة رحات عباس - سطيف.

16- شحاذة ، حسين خليل ، معهد الدراسات المصرفية ، وحدة التدريب ، الكويت ، ٢٠٠0.

17- كاظم وداغر، حسين جواد ومنذر جبار، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكييف مع معيار بازل2، جامعة البصرة،كلية الادارة والاقتصاد.

18- حماد،حمزة عبد الكريم محمد،مخاطر الاستثمار في المصارف الاسلامية ،دار النفائس، ط2008،1.

ثانياً المصادر الاجنبية

1-Chong Yen Yee ,Invesment Risk Management,England; Jonh Wiley and sons ltd 2004.